مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الأمانة العامة

منتدى مجلس التعاون

اليمن والصين والاتحاد الأوروبي

2017

أ ت مجلس التعاون لدول الخليج العربية. الأمانة العامة.
14 م م **منتدى مجلس التعاون : اليمن والصين والاتحاد الأوروبي** . ـ الرياض:
الأمانة العامة ؛ 2017م.
37 ص ؛ 24 سم.
الرقم الموحد لمطبوعات المجلس : 0551 ــ 091 ــ ح ــ ك ــ 2017م.
المنتديات (النقاش والجدال) // الفكر العربي / / العلاقات الدولية / / السياسة الخارجية / / الارهاب / / مكافحة الارهاب / / التعاون الدولي / / الشراكة الاستراتيجية / / الثقافة / / اليمن / / الصين / / الاتحاد الأوروبي / / تركيا / / دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

مقـــدمة

بهدف تعزيز دور المفكرين والمثقفين في رفد مسيرة مجلس التعاون برؤى وأفكار مبدعة ومبتكرة من شأنها فتح آفاق جديدة تساهم في المضي بهذه المسيرة قدمًا إلى أبواب غير مطروقة – وجه معالي الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بإطلاق «منتدى مجلس التعاون»؛ ليكون منصة لالتقاء المسؤولين والمتخصصين من أهل الفكر والثقافة والعلم والخبرة من مواطني الدول الأعضاء في مجلس التعاون وغيرهم، ومنبرًا للحوار وتبادل الرؤى حول مسيرة المجلس، والقضايا الإقليمية والدولية وتطوراتها ومستجداتها، والتعامل الإيجابي مع تداعياتها وانعكاساتها.

وفي إطار منتدى مجلس التعاون نظمت الشؤون السياسية والمفاوضات بالأمانة العامة حلقات نقاشية تناولت عددًا من القضايا الإقليمية والدولية، وعلاقات مجلس التعاون مع الدول والمجموعات الإقليمية والدولية، **ومنها على سبيل المثال:**

1. اليمن ماذا بعد مؤتمر الرياض 8 يونيو 2015م.
2. الشراكة الاستراتيجية بين مجلس التعاون وجمهورية الصين الشعبية 3 أغسطس 2015م.
3. إيران 22 فبراير 2016م.
4. علاقات مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي 1 يناير 2016م.
5. مجلس التعاون في مواجهة الإرهاب والتطرف 18 إبريل 2016م.
6. سياسات الرئيس المنتخب ترامب في الشرق الأوسط10 يناير 2017م.

7. مستقبل علاقات مجلس التعاون مع الجمهورية التركية 15 فبراير 2017م.
8. ندوة حول الإنجازات والدروس المستفادة من التكامل الأوروبي بمناسبة مرور 60 عامًا على معاهدة روما 22 مارس 2017م.

ويتضمن هذا الكتيب إيجازًا عن الحلقات النقاشية التي تم تنظيمها عن اليمن، والصين، والاتحاد والأوروبي. وسيتم مستقبلاً، وبصفة منتظمة، نشر ملخصات عن الحلقات النقاشية الأخرى والندوات والمؤتمرات التي تعقد في إطار المنتدى.

د. عبد العزيز حمد العويشق

الأمين العام المساعد للشؤون السياسية والمفاوضات

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	3
قائمة المحتويات	5
اليمن.. ماذا بعد مؤتمر الرياض؟	7
مجلس التعاون وجمهورية الصين الشعبية	15
مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي	20
خاتمة	37

اليمن .. ماذا بعد مؤتمر الرياض؟
الأمانة العامة ـ يونيو 2015م

تحت رعاية الدكتور عبد اللطيف بن راشد الزياني،الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبحضوره – نَظَّم منتدى مجلس التعاون لدول الخليج العربية بمقر الأمانة العامة، يوم الاثنين الثامن من شهر يونيو 2015م – حلقة نقاشية تحت عنوان:

«اليمن.. ماذا بعد مؤتمر الرياض؟»

وقد قام معالي الأمين العام باستعراض جهود مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ودور المجلس في حل هذه الأزمة، وذلك في افتتاح الحلقة التي بدأت بطرح المبادرة الخليجية، وآليتها التنفيذية، ومتابعة مخرجات الحوار الوطني، وصولًا إلى دور مجلس التعاون في تنظيم مؤتمر الرياض بشأن اليمن، الذي جاء بناءً على استجابة كريمة من أصحاب الجلالة والسمو، قادة دول المجلس – لطلب فخامة الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي.

وقد تحدث في هذه الحلقة ثلاثة من الباحثين والخبراء من الجمهورية اليمنية وهم:

- الأستاذ/ نصر طه مصطفى – عضو الهيئة الاستشارية لمؤتمر الرياض.
- الأستاذ/ عبد الرب السلامي – عضو الهيئة الاستشارية لمؤتمر الرياض.
- الأستاذ/ عبدالسلام محمد– رئيس مركز أبعاد للدراسات والبحوث.

وقد تناول المتحدثون الأزمة اليمنية عبر المحاور التالية:

- دور الحكومة والقوى اليمنية في إنهاء الانقلاب وعودة الشرعية.
- تطورات المواقف الإقليمية والدولية تجاه الأزمة اليمنية.
- مؤتمر جنيف بين الآمال والمحاذير.

وفي المحور الأول، ركز المتحدثون على دور الحكومة اليمنية والإجراءات التي ينبغي عليها اتخاذها من أجل تفعيل قرارات مؤتمر الرياض، وتطبيقها على أرض الواقع، حيث أكد الأستاذ عبد الرب السلامي على أهمية دعم قرارات مؤتمر الرياض وإبرازها كمرجعية رئيسية إلى جانب المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني، واتخاذها كبرنامج زمني، والاستفادة في ذلك من المصفوفة التي أعدتها الأمانة العامة.

كما أكد السلامي على أهمية إصلاح رأس الهرم العسكري، وذلك من خلال:

1- تفعيل مجلس الدفاع الوطني.

2- عقد عدة اجتماعات مشتركة بين التحالف العربي والدفاع الوطني، وتعزيز التنسيق بينهما.

3- تعيين وزيرٍ جديد للدفاع.

4- تنظيم المقاومة الوطنية؛ حتى لا نشهد أمراء حرب.

5- إعادة تشكيل اللجنة العليا للإغاثة.

فيما رأى الأستاذ/ عبد السلام محمد أن تحقيق أهداف مؤتمر الرياض يتطلب دعم المقاومة الشعبية المسلحة، وتفعيل التحركات السلمية، وإذكاء جذوة التمرد العسكري على الانقلاب، والعمل على استعادة مؤسسات الدولة، وخصوصًا المؤسسات الإعلامية والمالية والسياسية والدبلوماسية.

وطالب الحكومة اليمنية الشرعية بضرورة اتخاذ سلسلة إجراءات توحي للداخل أنها قريبة من المواطن، وتهز مصداقية الخصم، وتقلل فاعليته وتحكمه في حوائج الناس، كالمرتبات والخدمات والوقود والمنافذ.

وأكد عبدالسلام على أهمية إنشاء نظام المؤسسات البديل، وذلك عبر اتخاذ بعض الخطوات التي منها:

- حكومة طوارئ تمارس مهامها من الداخل.
- نظام مالي يقطع الاستفادة من البنك المركزي.
- نظام دبلوماسي ينهي أي تواجد للانقلاب، على الأقل في السفارات الخارجية المهمة.
- منظومة عسكرية جديدة بولاءات وطنية وبعيدة عن المناطقية والمذهبية.
- استعادة المؤسسات الإعلامية الرسمية.

كما رأى أهمية دعم خيارات المقاومة الشعبية لتحقيق هدف السيطرة على الأرض مع الدخول في المباريات السياسية والدبلوماسية، وذلك من خلال المفاوضات تحت مظلة شرعية الدولة أو من خلال الحوارات لإنهاء التمرد، وليس لتقاسم السلطة أو لتسليمها.

أما الأستاذ/ نصر طه مصطفى، فقد أشاد بمواقف مجلس التعاون ومساندته لليمن منذ عام 2001م، وذلك عبر المساعدات التنموية، وضمه لليمن في عضوية المنظمات المتخصصة، وجهوده في مؤتمرات المانحين وأصدقاء اليمن، وتعزيزه لهذه الجهود، بطرحه للمبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، ومتابعة تنفيذها.

وأكد على عظمة دور مجلس التعاون ودعمه حينما انعقد مؤتمر الرياض، فكان هذا التمثيل الكبير من قبل القوى السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني، وشباب الثورة، والمرأة، حيث تم التأكيد على أهمية هذه المرحلة في إيجاد حكومة سياسية مصغرة لإدارة العملية العسكرية وتحقيق التحرير.

وأوضح مصطفى أن هناك مناطق آمنة في الجنوب لتواجد الحكومة فيها، وحدد مأرب والمهرة وسؤل، مستبعدًا عاصمة حضرموت (المكلا)؛ لسيطرة القاعدة عليها.

وأشار إلى أن المقاومة موجودة في جميع المناطق حتى الشمال، ولكنها تراعي بعض الحسابات السياسية، لذا فهي تتريث، حتى لا يكون هناك رد فعل مدمر، مثلما حدث في عدن ومناطق أخرى.

وتطرق إلى وضع الأحزاب الرئيسية للمؤتمر الشعبي العام، مؤكدًا على انتهاء دور علي عبدالله صالح، فهو ليس لديه ما يخسره،ودعا إلى اتخاذ خطوات لعزله. أما ما يسمى بحزب «أنصار الله» الحوثي، فلا بد من نزع سلاحه؛ لقبوله كحزب سياسي. أما عن حزب الإصلاح فذكر أن الحزب لديه مخاوف، وخاصة بعد الذي تعرض له الإخوان في مصر.

ورأى الأستاذ/ نصر طه، والأستاذ/ عبد الرب السلامي أهمية احتواء قوى الحراك الجنوبي التي لم تشارك في مؤتمر الرياض واستيعابها، من خلال عقد لقاء في إطار جهود مجلس التعاون، والحيلولة دون استيعابها من قبل إيران.

أما المحور الثاني فقد تناول تطورات المواقف الإقليمية والدولية تجاه الأزمة اليمنية،فقد دعا الأستاذ/ نصر إلى استمرار الشراكة مع مجلس التعاون، وأهمية مواصلة التنسيق بين مبعوث معالي الأمين العام لمجلس التعاون والهيئة الاستشارية.

فيما أشار الأستاذ/ عبدالسلام محمد إلى الموقف الخليجي وقوى التحالف، ويرى أن المرحلة الحالية تتطلب المساندة الجوية،مع تدخل بسيط في الحدود والمدن الساحلية، بالإضافة إلى تقديم الدعم اللوجستي العسكري والتدريبي، والدعم المالي والإغاثي.. هذا إلى جانب الضغط على المجتمع الدولي، والاستفادة من القرارات الدولية، وبالذات القرار رقم 2216.

أما بالنسبة إلى باقي المواقف، فأوضح أنه يمكن تقسيم المواقف الإقليمية والدولية إلى عدة أقسام، بحيث يمكن بلورة رؤية للعمل مع كل قسم، وذلك كالتالي:

1-**مواقف داعمة للانقلاب بشكل مباشر**، وتريد الحفاظ على الحوثيين كقوة عسكرية مهيمنة، وترى أهمية اللعب بهم كورقة مستقبلية، خاصة فيما يتعلق بأمن الخليج.. كموقف إيران.

2-**مواقف داعمة بشكل غير مباشر وغير معلن**، مثل موقف روسيا، وهذه الدول يسهل اختراق مواقفها من خلال التركيز على المصالح، خاصة بعد مشاورات الحوثيين مع الأمريكيين في سلطنة عُمان.

3-**مواقف شبه محايدة أو صامتة**، مثل موقف الصين، وهذه يمكن إضافتها للقوى الدولية الداعمة للتحالف، وذلك من خلال إقامة بعض العلاقات الاقتصادية، مع الأخذ في الاعتبار -كحالة استثنائية - أن الصين تفضل الوقوف خلف الستار، لأسباب تتعلق بالسيطرة الأمريكية من جهة، وبحلفائها الروس من جهة أخرى.

4-**مواقف داعمة للتحالف الدولي**، لكن فيها أطرافاً تشجع الانقلابيين، مثل بريطانيا، وأمريكا، ومثلة هذه الدول تحتاج منا لتفعيل وسائل للضغط عليها، سواءً أكانت هذه الوسائل دبلوماسية، أم من خلال الرأي العام.

5-**مواقف داعمة للتحالف الدولي**، مثل موقف فرنسا، الذي نحتاج مثله الكثير.

وأشار عبدالسلام إلى أن العمل مع المنظومة الدولية يجب أن يكون من خلال التالي:

1- الدبلوماسية.

2- التأثير على صانع القرار من خلال مراكز الأبحاث والإعلام.

3- إعطاء دور للمنظمات الحقوقية والإنسانية.

4- اللوبيات السياسية والحقوقية، وتحركات الجاليات.

المحور الثالث والأخير، وكان بعنوان «مؤتمر جنيف بين الآمال والمحاذير»، وقد أجمع المتحدثون على أهمية أن يكون مؤتمر جنيف ليس للتفاوض أو الحوار، إنما يجب أن يكون للتشاور بين الحكومة الشرعية والانقلابيين حول تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2216، وأن تكون هذه المشاورات بطريقة غير مباشرة، وأن يتم تمثيل الشرعية بوفد دون مستوى الرئيس.

كما تمت الإشارة إلى أن مؤتمر جنيف محاولة لسحب البساط من مجلس التعاون، وخاصة بعد الخطوات التي اتخذها مجلس التعاون والمتمثلة في عاصفة الحزم، ومؤتمر الرياض، والنجاح في استصدار قرار مجلس الأمن رقم 2216، الذي جاء ضد رغبة الأمم المتحدة والدول المؤثرة.

وقد حدد عبد السلام المحاذير في مؤتمر جنيف في التالي:

- لا تتحول جنيف إلى تشريع لحالة الانقلاب والقبول بالأمر الواقع الذي قام به الحوثيون وصالح.
- لا تتحول جنيف إلى هدنة فقط؛ للحصول على فرصة وإعادة ترتيبات الانقلابيين العسكرية.
- لا تتحول جنيف إلى بوابة تفتح على مصراعيها للتدخلات الدولية في المنطقة، وتعمل على قبول الضغوط.
- لا تفتح جنيف ملفات صراع مناطقي ومذهبي يؤدي الى تفكيك قوة الشرعية وتقوية كيانات الانقلاب، مثل الانشغال بـ(مستقبل الجنوب – حرية الزيدية – شمال الشمال – المناطق الوسطى – الشرق النفطي).

كما دعا عبدالسلام إلى استغلال مؤتمر جنيف والاستفادة منه في التالي:

1. اعتباره النافذة التي يمكن أن تفتح مرة واحدة أمام الانقلابيين للعودة.

2. تفكيك التحالف الحوثي وصالح، من خلال اللعب على أوراق تصادم مصالحهم.

3. وضع المتمردين في حالة إحراج أمام المجتمع الدولي وقراراته.

4. فرصة لإحداث حالة ارتخاء لوسط تابعي الانقلاب ومؤيديهم بالشكل الذي يدفعهم إلى مراجعة أدائهم، أو الركون الذي يؤدي بهم للهزيمة.

5. الدفع بالمقاومة للتقدم وتحقيق نوع من الوحدة الوطنية ضد الانقلاب.

وأكد عبدالسلام على أهمية إبعاد المقاومة عن جنيف، وأن تعلن أنه لا علاقة لها بما يدور هناك، وأنها تؤمن أن الحسم العسكري هو من يرغم صالح والحوثيين على قبول السلام، وتسليم أسلحتهم، والانخراط في عملية السلام، واستئناف الانتقال.

وحذر من أن صالح والحوثي يؤمنون بأن جنيف فرصة للتنفس، وكسب وقت لإعادة ترتيب قواتهم على الأرض، ويؤمنون بأن القوة العسكرية فقط وسيلتهم الوحيدة لفرض الهيمنة وتحقيق طموحهم.

وأوضح أن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي يريدون العودة للانتقال، لكنهم يريدون حضورًا للحوثيين وصالح قويًا للحفاظ على التوازن السياسي في البلاد، وأن هناك أطرافًا دولية ترى أن تحقيق توازن سياسي يقتضي عملية سلام، مع حفاظ الحوثيين على سلاحهم، ودخولهم السلطة بقوتهم العسكرية.

وقدم الأستاذ/ عبدالسلام أربعة سيناريوهات لما قد يؤول إليه الوضع اليمني، وهي:

1- السيناريو الأول:

انقطاع نَفَس قوات التحالف وعجز المقاومة أو سقوطها، واستطاعة تحالف صالح والحوثي إعادة ترتيب أوراقهم والحصول على نَفَسٍ كافٍ لاستئناف عملياتهم العسكرية، فهذا سيؤدي باليمن إلى حرب أهلية طويلة المدى شبيهة بحالة سوريا، وتصبح اليمن مرتعًا للفوضى.

2- السيناريو الثاني:

الدخول في مفاوضات طويلة أو قبول الشرعية، دون أي شروط على الحوثيين وقوات صالح، ودخولهم العملية السياسية مع بقاء سيطرتهم على الأرض وحفاظهم على السلاح، وهذا سيؤدي باليمن إلى سيطرة إيرانية استراتيجيًا.

3- السيناريو الثالث:

القبول بتسليم السلاح وتفكيك الميلشيات، مقابل العودة للعملية السياسية، وتطبيق قرارات مجلس الأمن، وهذا سيؤدي إلى عودة الانتقال وذهاب البلد إلى عملية سلام مستدامة، وهو أفضل السيناريوهات، وأكثرها استحالة بالنظر إلى تاريخ الخصم وفاعليته العسكرية العنيفة، وعجزه السياسي.

4- السيناريو الرابع:

حسم هزيمة التمرد والانقلاب عسكريًا، واستعادة الدولة بالقوة العسكرية، وهو خيار مكلف، لكنه الخيار الأفضل لتأمين الأمن القومي لليمن والإقليم، وبالنظر إلى مناورة صالح والحوثيين ومن خلفهم إيران، فإنه كلما اقترب هذا الخيار، بدأ صالح والحوثي في خطة خلط الأوراق، من خلال الجماعات الإرهابية ذات البعد الأيديولوجي والمناطقي، كالقاعدة والدولة الإسلامية والحراك المسلح.

مجلس التعاون وجمهورية الصين الشعبية
الأمانة العامة ـ أغسطس 2015م

نظمت الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بتاريخ 18 شوال 1436هـ الموافق 3 أغسطس 2015م، في مقرها بالرياض حلقة نقاشية حول العلاقات بين مجلس التعاون وجمهورية الصين الشعبية، وتطورات السياسة الخارجية الصينية، ومشروع طريق الحرير الجديد، وذلك في إطار فعاليات منتدى مجلس التعاون، وذلك بمشاركة سعادة السيد «لي تشينغون» سفير جمهورية الصين الشعبية ونخبة من المختصين المهتمين بالعلاقات الخليجية الصينية، بالإضافة إلى عدد من المسؤولين بالأمانة العامة لمجلس التعاون.

وقد كان المتحدث الرئيسي في الحلقة سعادة السيد «لي تشينغون»، سفير جمهورية الصين الشعبية، الذي أكد في بداية حديثه عمق العلاقات التي تربط دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بجمهورية الصين الشعبية، وقال: إن العلاقة بين دول الخليج والصين علاقة متوسعة ومتزنة، ونرى فيكم أصدقاء، وسنتحدث عن «طريق الحرير الجديد»، والسياسة الخارجية الصينية بصفة عامة، ومع دول الخليج بشكل خاص. إن مبادرة المشاركة في «طريق الحرير الجديد»، و«طريق الحرير البحري» في القرن الحادي والعشرين –قد طُرحت وأثارت جدلًا.. ماذا تريد الصين من هذه المبادرة، وماهي فوائدها لدول الخليج؟ وللإجابة عن هذا، نحتاج إلى دراسة واقعية.

إن الصين تود من مبادرة طريق الحرير تحقيق السلام والمشاركة لا غير، الوضع العالمي اليوم يمر بتغيرات كبيرة جدًا، تتعدد فيه الأفكار والحضارة والمعلومات، وهذا أوجد تحديات جديدة لدينا، مثل مواجهة الإرهاب، وسد الفجوة الواسعة بين الأغنياء والفقراء، ولذلك فإننا نلخص المبادرة في موضوعين هما: السلام، والتنمية.

وقال إن البعض ينظر إلى الصين كدولة عظمى، والبعض يعتبرها بعيدة عن الدول المتقدمة، ولكن الصين ترى نفسها دولة نامية كبيرة.

وأوضح أن الصين أصبحت ثاني اقتصاد عالمي، حيث أصبحت شريكًا تجاريًا لأكثر من120 دولة، وعضوًا في مجلس الأمن، ولها دور مهم في الشؤون الدولية، ولكنها لا تزال تمر بمرحلة أولية، فدخل الفرد فيها منخفض، وهي بعيدة في ذلك عن دول الخليج.

وأضاف «لي تشينغون»: كان أمام الصين طريقان لتعزيز دورها ولتحقيق التقدم، وهما:

1- الهيمنة كما سارت عليه بعض الدول.

2- الطرق السلمية، أو التنمية السلمية.

وقال إن فلسفة الصين تنطلق من مبدأ: «الذي لا تريده لا تفرضه على غيرك». إن الخبرات تعلمنا أن أي بلد إذا أراد أن يكون قويًا، فلا بد له أن يبتعد عن العدوان. وأوضح سعادة السفير أنه منذ تنفيذ الصين سياسة انفتاحية، فقد حققت إنجازات كبيرة على مستوى العالم، وذلك من خلال التعاون السلمي. وتحدث سعادة السفير عن منطلقات مبادرة طريق الحرير، وقال: إن الأنظمة العالمية لديها طرح مهم.. «كيف نفيد الدول النامية، وهل يمكن أن نشارك ؟ ». والصين تعمل لتوسيع الانفتاح والتعاون مع العالم، وسوف تكون هناك فرص للدول المعنية بهذا المشروع وعددها 65 دولة، وعدد سكان هذه الدول 4,6 مليار نسمة، أي 60%من سكان العالم كله. إن طريق الحرير الجديد سوف يعتمد ويغطي خمسة مجالات:

1. تنسيق السياسات.
2. ترابط المنشآت، وهو شيء مهم وأساسي، وموقع دول الخليج البحري والبري يعزز ذلك.
3. الاستثمار المتبادل، نعمل سويًا، ويستفيد بعضنا من بعض.

4. تداول الأموال.
5. تفاهم العقول، من خلال ترابط المعلومات بين شعب وشعب.

وأشار«ليتشينغون» إلى أن دول الخليج والصين تمر بمرحلة تنموية تاريخية، والاقتصاد الصيني دخل مرحلة جديدة من «سريع وجيد» إلى «جيد وسريع»، وأهم ما في المرحلة هو رفع الجودة والاهتمام بالبيئة، ورفع مستوى المعيشة للشعب.

وأكد سعادة السفير على أن الروافد الرئيسية للعلاقة بين الصين ودول الخليج ترتكز على ثلاث نقاط هي:

1. توافق سياسي من خلال التوقيع على ورقة رسمية على هذه الاستراتيجية بين الصين ودول الخليج.
2. إقامة منطقة تجارة حرة.
3. نقل التكنولوجيا.

وحول سؤاله عن موقف الصين من خلال عضويتها بمجلس الأمن من القضية السورية واليمنية..

قال السفير: إن بلاده تدعم الحل السياسي، ونتمنى وقف إطلاق النار من جميع الأطراف، وإيجاد حل سياسي من خلال المبادرة الخليجية، وقرارات مجلس الأمن، والحل السياسي هو المخرج الوحيد، وأن اليمن بلد فقير، ويحتاج إلى بناء، ونحن مستعدون لتقديم المساعدات الإنسانية.

أما بالنسبة للقضية السورية، فأعرب عن أسفه لاستمرار الأزمة السورية، وأعرب عن أمله في أن تنتهي من خلال حوار سياسي وانتقال سياسي على أساس قرارات مجلس الأمن وتنفيذ جنيف 1، وأن الحل العسكري لا يحل الأزمة.

وحول البرنامج النووي الإيراني قال السفير: حين ننظر إلى المنطقة هناك عوامل لها تأثير على استقرار الوضع في المنطقة، وهنا لا بد أن نضع في اعتباراتنا دولًا كإيران

وتركيا وإسرائيل، وهذا رأي شخصي، فلكل من الأمة العربية والأمة الفارسية تاريخ حضاري طويل، ونتمنى أن تعيش إيران ودول المنطقة في حسن جوار، بسياسة سلمية بين الجميع.

أما بالنسبة للاتفاق النووي الإيراني التي شاركت فيه الصين بدورها البناء، فإننا نعتقد أن الاتفاق يوفر فرصه جيده لعدة أسباب:

- تجنب الحل العسكري بحل سياسي.
- وضع القوة الحافظة للنظام الدولي الحالي لمنع انتشار الأسلحة النووية من خلال هذا الاتفاق.
- ندعو إلى اتفاق توافقي لإعطاء الجميع الحقوق للاستعمال السلمي للطاقة النووية، بعيدًا عن التطوير للأسلحة النووية.

إن أهم شيء هو إدراك وتفهم الشراكة الاستراتيجية، بمعنى أن يرى كل واحد الطرف الآخر شريكًا استراتيجيًا، ويحاول تفهم الاهتمامات الجوهرية له، وهذا هو الإدراك أو الفهم الذي تم التوصل إليه من خلال ثلاث جولات من الحوار الاستراتيجي.

وتحدث سعادة السفير عن موقف الصين من توجه الولايات المتحدة الأمريكية لتعزيز تواجدها في الشرق الاقصى، والتدابير العسكرية الجديدة التي اتخذتها اليابان في بحر شرق الصين، وقال: إن موقف بلاده يتمثل في التالي:

1. نؤكد على السيادة، فالصين لن تكون متجاوزة إذا اعتبرت أن أي شبر من أراضيها هو شيء مهم.
2. ندعو دائمًا إلى حوار سياسي يسوي الخلافات.
3. عند استعراض التاريخ، نرى أن هذه المشكلات قد ظهرت في وقت حديث منذ السبعينيات بعد اكتشاف البترول والغاز في هذه المنطقة، وظهور مطامع وأقاويل كثيرة.

أما حول السياسة الأمريكية في آسيا وما يسمى بإعادة التوازن، فإننا نعتقد أن هناك بعض الدول غير متعودة على ظهور الصين وتريد قمعها، وهذه الدول يعتريها الخوف لاعتقادها بأن قوة الصين ستدعوها إلى التوسع في نفوذها كما قامت بعض الدول الأخرى. إن موقف الصين واضح جدًا، ويقوم على التمسك بسيادة الدول، وحل القضايا والمشكلات بطرق سياسية وسلمية، والعمل على التنمية الاقتصادية المشتركة.

مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي
الأمانة العامة ـ يناير 2016م

في إطار منتدى مجلس التعاون لدول الخليج العربية، نظمت الشؤون السياسية والمفاوضات في مقر الأمانة العامة بالرياض، يوم الأربعاء الموافق 13/يناير/2016م- ندوةحول علاقات مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي،تحدث فيها كل من سعادة الدكتور عبدالعزيز العويشق، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية والمفاوضات، وسعادة السفير «لويجيناربوني»،الأستاذ الباحث في معهد الدراسات الأوروبية، فلورانس، إيطاليا، السفير السابق للاتحاد الأوروبي في الرياض.

في بداية الجلسة تحدث السفير «ناربوني» الذي يرأس قسم الدراسات المتطورة وعلاقات الاتحاد الأوروبي المعني بالدراسات المالية والتجارية والهجرة،وقدم لمحة تاريخية عن معهد الجامعة الأوروبية الذي تأسس في السبعينيات في فلورانس الإيطالية، وأشار إلى أن المعهد هو أول جامعة أوروبية تهدف إلى تطوير الدراسة الأوروبية، وكانت فكرة جديدة أن تتخصص جامعة بالدراسات الأوروبية والتكامل الأوروبي، وكانت تتألف من خمسة أقسام (قانون–اقتصاد–دراسات تاريخية — تاريخ — وبرنامج الشرق الأوسط للدراسات المتقدمة والبحث العلمي المتقدم)، وهناك تخصص بالشرق الأوسط ومجلس التعاون والقضايا الخليجية. وفي أكتوبر الماضي أعيد إطلاق قسم الشرق الأوسط الذي يركز على المنطقة وما تشهده من تحول سياسي واقتصادي وديني. وقال «ناربوني»: إن فكرة القسم هي العمل بشكل متنوع مع الأكاديميين في المنطقة التي تمتلك قدرات بحثية مهمة، والتعاون مع الجامعات والمراكز البحثية في الخليج، والهدف هو الوصول إلى جسر رابط لفهم ما يحدث في المنطقة، ولتقديم مشورة لصانعي القرار، وبناء وتطوير العلاقات مع دول المجلس.

وخلال جلستين تناولت الندوة الموضوعين التاليين:

الموضوع الأول: رؤية جديدة للعلاقات بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي من وجهة نظر أوروبية.

أكد السفير «ناربوني» أن العلاقات الخليجية الأوروبية هي علاقات استراتيجية، كغيرها من علاقات الاتحاد الأوروبي الاستراتيجية مع كل من دول البريكس وكندا والصين والهند وأمريكا اللاتينية والاتحاد الإفريقي. وأكد على أهمية تطوير العلاقات الخليجية الأوروبية التي تم تأسيسها منذ عشرين عامًا، حيث إن العلاقة الحالية لازالت دون المستوى المطلوب،وضرورة إيجاد أرضيات أساسية في دول مجلس التعاون لبناء وتطوير هذه العلاقات.

وذكر «ناربوني» أن هناك العديد من العوامل التي تساهم في ذلك، مثل النفط والغاز، حيث تبقى دول مجلس التعاون المصدر الرئيسي لهما. كما أن الاتحاد الأوروبي بحاجة مستمرة ودائمة لمصادر الطاقة وتأمين مصادر الطاقة المتنوعة، والمهم أن التغيرات التي طرأت في المنطقة جعلت دول المجلس تسعى إلى تحقيق تكامل أكثر مع الاقتصاد العالمي، حيث إنه في العقد الأخير، أصبحت دول المجلس نموذجًا للتطور والتحول إلى مركز تجاري بين الشرق والغرب، ونجحت في مجال النقل والشحن الجوي، وأصبحت هناك فرص أكبر في قطاع التجزئة والبنى التحتية. وقال: في الوضع الحالي الذي تتدنى فيه أسعار النفط والغاز، ينبغي على دول المجلس القيام ببعض التعديلات، لتبقى الفرص الاستثمارية للشركات الأوروبية كبيرة بالرغم من التحديات التي تواجهها المنطقة.

وتحدث «ناربوني» عن تزايد دور مجلس التعاون في المنطقة خلال السنوات الخمس الماضية في ظل تزايد القلاقل والتوتر الجيوسياسي، والانقسامات الطائفية، التي أدت إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة، وهو ما ألقى بظلاله على دول الاتحاد الأوروبي، من خلال الهجرة وما يتبعها من تحديات أمنية، وأوضح أن العلاقة مع مجلس التعاون ستظل أولوية أولى لدول الاتحاد الأوروبي، **وذلك للاعتبارات التالية:**

1. **الاتحاد الأوروبي هو الوجهة الأولى لمجلس التعاون:** دول الاتحاد الأوروبي كانت وستبقى الوجهة الأولى للاستثمارات السيادية لدول مجلس التعاون، خاصة منذ الأزمة الاقتصادية في عام 2008م، بسبب انخفاض الأسعار، وكذلك يبقى الشريك الأول كمصدِر لتقنية التعليم، ودوره في مجال التحول إلى الاقتصاد المعرفي.
2. **العلاقات التاريخية بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون:** تأسست العلاقات الخليجية الأوروبية منذ توقيع اتفاقية التعاون في عام 1988م، وكان التركيز حينها على وجهة نظر الاتحاد الأوروبي للمنطقة، وعلى السوق الأوروبية المشتركة، وعلى بناء علاقات وروابط ومشروعات وتكاملات إقليمية مع الدول الآسيوية ورابطة الآسيان وأمريكا اللاتينية ودول مجلس التعاون، وكانت العلاقات مع دول المجلس أكثر خصوصية بسبب قوة العلاقات الثنائية مع الدول الأعضاء، ومن خلال التوجه الإقليمي تم الوصول إلى بناء علاقات قوية يمكن تعزيزها من خلال الحوار وإمكانية التبادل الاقتصادي والسياسي.
3. **التجارة الحرة: قال «ناربوني»** إن الاتحاد الأوروبي قد بدأ بالتعاون حول اتفاقية التجارة الحرة، وأخذ وقتًا طويلًا، ومرت المفاوضات بفترة ركود ولم تحرز تقدمًا لسنوات، وكانت هناك محاولة لتقوية العلاقات في 2008م من خلال برامج العمل المشترك التي تنظر إلى الأنشطة بشكل طموح، ليس فقط في المجال الاقتصادي، ولكن في مجال مكافحة الإرهاب ومواجهة التطرف، والسلاح النووي، وأسلحة الدمار الشامل.

وحدد السفير «ناربوني» الأسباب الرئيسية لعدم تطور العلاقات الخليجية الأوروبية في التالي:

1. بالرغم من استمرار تطور التكامل الخليجي وتحرك نواحي التكامل الاقتصادي ونجاحه،كانت هناك بعض العثرات التي واجهتها دول مجلس التعاون كالاتحاد

النقدي. ومن الضروري أن يهتم الطرفان بتبادل الخبرات، وأن يقدم الاتحاد الأوروبي خبرته ووجهة نظره في هذا المجال، لكونه قد واجه صعوبات مماثلة.

2. تحرك الجانبان في اتجاهات مختلفة حسب المتطلبات الأساسية لكل جانب، المجلس يركز على مجالي الدفاع والأمن، بينما الاتحاد الأوروبي يعمل بشكل معاكس، وبدأ من بناء تكامل اقتصادي إلى عملية تكامل سياسي ليشكل الاتحاد قوة ناعمة قوية.
3. عدم تمكن العلاقات من إيجاد طرق لبناء قاعدة قوية لتطوير العلاقات، وبعض الأدوات لم تكن فاعلة.
4. كان التعاون بين الاتحاد الأوروبي وبين الدول الإفريقية وأمريكا اللاتينية وبعض الدول النامية على أساس «معطي ومتلقي» بتقديم الدعم المالي الذي يعبر عنه من خلال مشروعات وبرامج توافق عملية التنمية، ولكن التعاون مع دول المجلس يختلف من حيث مستوى الدخل الذي تتمتع به دول المجلس.
5. هناك علاقات ثنائية أقوى ما بين دول أعضاء مجلس التعاون وأعضاء الاتحاد الأوروبي التي تنامت في السنوات الأخيرة، مقارنة بالعلاقات الجماعية بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون كمنظمات.
6. اتفاقية التجارة الحرة لم تكن جزءًا من العلاقات الأوروبية المتوسطية والتي كانت أساس علاقة الاتحاد الأوروبي مع المنطقة.
7. تحول بند حقوق الإنسان إلى حوار، من شأنه أن يؤثر على العلاقات مع الشركاء.
8. محدودية معرفة الجانبين لطبيعة وسياسات كل منهما.

مجالات توطيد العلاقات الخليجية الأوروبية:

1. أكد السفير «ناربوني» على أهمية توطيد العلاقات الخليجية الأوروبية، وعلى أهمية تطوير العلاقات لكلا الجانبين، نظرًا لتزايد التحديات والصراعات، مما يتطلب من الجانبين التعاون في البحث عن الحلول، وتشمل هذه التحديات: وسائل

النقل، والاتجار بالبشر، والسلاح، والمخدرات، والجهاد، وقضايا أخرى مثل التغير المناخي.

2. التعاون في مجال الاستثمار والبحث العلمي والتكنولوجيا والتعليم.
3. التعاون على زيادة الثقة، وهناك عوامل تؤدي إلى توطيد الثقة بين الأشخاص والشعوب في جوانب مختلفة.
4. بناء وسائل فاعلة لتوطيد العلاقات وتأسيس قواعد أساسية لبناء علاقات اقتصادية وسياسية جيدة.
5. إعادة إطلاق الحوار السياسي.
6. النظر إلى قطاعات الاقتصاد والطاقة والبحث العلمي، لأنها جوانب مهمة في تعزيز العلاقات.

أهمية الشراكة الاستراتيجية بين دول المجلس والاتحاد الأوروبي:

- أكد السيد «ناربوني» على أهمية الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون، وأن استمرار هذه العلاقة وتوطيدها يتطلب من الجانبين تفهم ظروف ومتطلبات الطرف الآخر، وإبداء المرونة في ذلك، بالإضافة إلى إجراء حوار ونقاش لمعرفة المنطلقات الاستراتيجية لكل طرف، وأوضح أن العامل السياسي لدى الاتحاد الأوروبي أخذ يتزايد، وأن هناك عوامل ثانوية وبعض العناصر كانت هي أساس سياسات الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالسياسة الداخلية والخارجية، وأن هناك قيمًا مهمة بالنسبة لها، مثل حقوق الإنسان والديموقراطية، تم وضعها كعناصر أساسية للاتحاد الأوروبي، وكان هناك بعض المؤثرات في السياسة الخارجية لتعزيز هذه القيم.
- وقال «ناربوني»: عند التحدث عن الشراكة الاستراتيجية التي بناها الاتحاد الأوروبي بين دوله عام 2000م، يمكن القول: إن غالبية الدول المنخرطة فيه لعبت دورًا قويًا في هذه الشراكة الاستراتيجية، وحاولنا تسليط الضوء على أهمية الشراكة في العديد من المجالات؛ رغبة في توفير بيئة أفضل للعلاقات بين جميع الأطراف، وحينها كانت

دول مجلس التعاون تلعب دورًا فعالًا كشريك استراتيجي مع دول الاتحاد الأوروبي في المجال الاقتصادي، ولذلك فهي تستطيع- أيضًا - أن تتمتع بعلاقات قوية في الجانب السياسي.

- عند اتباع النهج القديم في السياسة يجب لفت الانتباه إلى الشراكة الاستراتيجية وطبيعة هذه الشراكة التي يحرص الجانبان على تطويرها، لأنه من المهم أن تتفق السياسات الخارجية مع معتقدات الطرفين، وخاصة القضايا التي يكون فيها اختلاف في وجهات النظر، وأضاف «ناربوني»: إنه قد تم إدراك هذه العوامل، وإدراك أهمية النظر إلى نسق جديد، ومراجعة السياسات الغربية. التي سيتم عقد اجتماع لبحثها قريباً.

الموضوع الثاني: تطوير العلاقات بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي من نظرة خليجية، وتحدث فيه سعادة الدكتور عبد العزيز العويشق.

في بداية الجلسة أكد الدكتور عبد العزيز العويشق على أهمية الشراكة الاستراتيجية بين مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي، وأشار إلى أن استطلاعًا للرأي تم في دول مجلس التعاون حول العلاقة مع الاتحاد الأوروبي كانت نتيجته شبه إجماع على أهمية العلاقة وضرورة تقويتها وتعزيزها، وأن مصالحنا وشراكتنا أكبر بكثير من القضايا التي نختلف عليها.

وأوضح سعادته أن أولوية مجلس التعاون تكمن في الحفاظ على أمن وسلام واستقرار المنطقة، وهذا يتطلب إجراءات معينة، أحدها التنسيق مع الحلفاء والأصدقاء سياسيًا واقتصاديًا، والمشاركة معًا في إدارة الأزمات.

واستعرض سعادته الأهداف الاستراتيجية للجانبين من هذه الشراكة، وحددها في التالي:

1. الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة، ومواجهة الأخطار التقليدية وغير التقليدية، والحد من الانتشار النووي، وهي أمور ذات أولوية هامة للجانبين.

2. التكامل الأكبر بين الدول الأعضاء؛ وصولًا إلى وحدتها.
3. العمل مع الدول الأعضاء لتحقيق النمو الاقتصادي على مستوى الدول أو مستوى التعاون المشترك. وحيث إن مجلس التعاون قد نجح في النمو بشكل سريع جدًا، فقد ارتفع معدل النمو الاقتصادي لدول المجلس من 200 مليون دولار إلى 7.1 ترليون دولار. ويرغب مجلس التعاون حل القضايا للحفاظ على هذا النمو.
4. الاهتمام بعملية التنمية المستدامة وتنمية الإنسان الخليجي من أهم الأولويات، حيث إنها لم تكن في بدايات مجلس التعاون من الأولويات، بالإضافة إلى الحفاظ على البيئة والموارد (الطاقة النابضة).
5. زيادة التفاهم مع الدول والمجموعات الأخرى، هي هدف رئيسي، بحيث يكون رافدًا لسياساتنا الاستراتيجية والأمنية، ومجلس التعاون بحاجة إلى هذا النوع من العلاقة مع شركائه.

وهذه الأولويات تهم الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون معًا،كأمن المنطقة وسلامتها واستقرارها، وحل مظاهر النزاع فيها،ومحاربة تنظيم «داعش» الذي يحاول إضعاف دول المنطقة ودول الاتحاد الأوروبي، من خلال عملياته الإرهابية في الدول الأوروبية، فالقضاء على الإرهاب هدف مشترك، لأن الإرهاب يضر بالأهداف الاستراتيجية لمجلس التعاون،ويدخل في صلب مجتمعات الاتحاد، ويحدث شروخًا واضحة، واستطاع أيضًا أن يضعف التكامل الأوروبي.

وأشار الدكتور العويشق إلى أن العلاقة بين مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي كانت تركز على الناحية الاقتصادية وهي مهمة، ولكن مجلس التعاون ومنذ 2008 بدأ يتحول إلى Geopolitics، ويريد أن يكون له دور سياسي وأمني يوازي النمو الاقتصادي. ونرى تحول دوره إلى المساعدة في حل مشكلات العالم، فقد كان مجلس التعاون يستعمل السياسة الدفاعية، والآن يستعمل التحالفية لحفظ الأمن، وأصبح

الآن في وضع الحلفاء، حيث لديه القدرة على المساهمة في تحقيق الأمن والاستقرار. وجاءت هذه القدرة من القوة الاقتصادية، حيث إن مجلس التعاون هو مركز لأكبر احتياطيات النفط في العالم، وأصبح يمتلك مصادر أخرى للقوة الاقتصادية، وأصبحت المنطقة منطقة أسواق جاذبة للمستثمرين. وخلال عشر سنوات استطاعت دول المجلس أن تنشئ مراكز مالية في داخلها، وهناك أربعة ترليونات دولار خارج منطقة التعاون (ضعف الناتج المحلي) موجودة على شكل استثمارات مالية خارج المنطقة، وهناك في دول المجلس شركات أكثر تدرجًا في أسواق الأسهم.

ثم تناول الدكتور العويشق التحديات في دول المجلس على النحو التالي:

التحدي الأول– التنوع الاقتصادي:

التحدي الموجود دائمًا متعلق بالاقتصاد، وانخفاض سعر النفط والغاز، فالتحديات تكون فرصًا للتشغيل، وتحتاج إلى شراكة مع جميع دول العالم، ولا تكفي الشراكة مع الصين واليابان.

ويعد الاتحاد الأوروبي على مدى السنوات العشرين الماضية الشريك الأول لدول مجلس التعاون، ولكن نسبة الشراكة مع الاتحاد الأوروبي انخفضت إلى 2.11%، وزادت نسبة الصين، وحتما ستتغلب الصين في السنة القادمة، حيث سيتم استئناف مفاوضات التجارة الحرة مع الصين، وستعقد أول جلسة في 17 يناير القادم، وستتعدى الصين جميع الشركاء التجاريين، وهذا دافع للاتحاد الأوروبي أن يستعجل لإعطاء العلاقة أهمية.

التحدي الثاني– تنويع الدخل الحكومي:

حجم إيرادات الدولة من البترول كان يصل إلى 90% من إجمالي الإيرادات، ولكن الوضع تغير بعد انخفاض سعر البترول، ويترتب على ذلك زيادة كفاءة الاستثمار الحكومي.

التحدي الثالث– ترشيد استخدام الطاقة:

كانت هناك توقعات غير واقعية، إذا استمرت دول المجلس على هذا الحال من استخدام الطاقة، بأنه لن يكون لدينا بترول للاستخدام المحلي بعد فترة 15إلى 20 سنة.

والعمل على ترشيد الطاقة يكون إما عن طريق كفاءة الاستخدام أو استخدام مصادر بديلة. وهي فرص للتعاون الأوروبي الخليجي، لأن الأوروبيين قد عانوا منها سابقًا وطوروا تقنيات لمواجهة هذا التحدي.

التحدي الرابع – الإنفاق على المواطن:

خلال فترة الطفرة،كانت دول المجلس تنفق بسخاء على المواطن، ووصلنا إلى درجات متقدمة في الرخاء أكثر من الدول الأوروبية، هذه التوقعات كيف نديرها؟ . فالهدف هو جعل هذه التوقعات مستدامة وليس حرمان المواطن منها، حيث إن العجز في الميزانية حاليًا يقدر بأكثر من 15%، ومعناه الدمار الاقتصادي إذا استمر ذلك، وطريقة التعامل تعني تطوير مصادر الدخل والترشيد بطريقة مستدامة وليس الحد منها.

التحدي الأخير – التوظيف:

أصبح كل مواطن خليجي يتوقع أن يجد وظيفة في أي قطاع بصرف النظر عن كونها منتجة أو غير منتجة، وأصبح هذا حقًا مكتسبًا،حيث إنه لا يصبح للمواطن دافع لاكتساب المهارات عندما تصبح لديه وظيفة مضمونة لا يفصل منها. والوضع أصعب في القطاع الخاص، لذا فالمواطن يبتعد عن القطاع الخاص.

وأشار الدكتور العويشق إلى أن متطلبات مواجهة هذه التحديات تكمن في التالي:

- زيادة قدرات المواطن الخليجي للتعامل مع إدارة الاقتصاد.
- إمكانية الاستعانة بالاتحاد الأوروبي،وطلب المساعدة منهم لمواجهة هذه الإشكاليات، والاستفادة من خبرتهم في مواجهة مشكلات العمالة، والتوظيف، والبطالة، وغيرها من خلال تسهيل التعاون.

- **تنويع الاقتصاد:** في الواقع الفعلي، قطاع البترول والغاز هو من يعطي تسهيلات لغيره من المجالات، ويجب أن تعكس الآية لتغيير هذا المفهوم، حيث إن هناك آليات تم تطويرها في دول أخرى لا تعتمد على البترول.وعلى مجلس التعاون بحث كيفية تشجيع الاستثمار، وتحسين قنوات التمويل، وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على سبيل المثال من المهم وجود مستشارين في البنوك والمؤسسات المالية لوضع قوانين لتوجيه المستثمر. وهذه الآليات موجودة في أوروبا، ويقوم بنك الاستثمار الأوروبي بمهام معينة خارج الاتحاد الأوروبي، الهدف منها هو التحول إلى اقتصاد حديث وفاعل.
- **دخل الحكومة:** فوائد مستمرة لكن النسبة العظمى منها غير مستثمرة، فيجب استثمار الفوائد إما داخليًا أو في أوروبا لزيادة الدخل ومواجهة العجز.
- **ترشيد الطاقة:** تم تطوير تقنيات عالية جدًا في الطاقة، وانخفاض سعر البترول لا يشجع على الترشيد، لكن التقنيات يمكن الاستفادة منها في ذلك.
- **التعليم:** ترغب دول الاتحاد الأوروبي في التعاون معنا في مجال تطوير التعليم والتدريب، وتقترح ذلك دائمًا وتلح في طلبه، والآن أصبح التعاون في هذا المجال ضرورة ملحة.

وعن التعاون المشترك الخليجي الأوروبي أضاف الدكتور العويشق:

- التعاون مع الاتحاد الأوروبي بدأ من أول عام أسس فيه مجلس التعاون، حيث رحب الاتحاد الأوروبي بتأسيسه وقدم تسهيلات وأدوات لتطوير التكامل، ومجلس الوزراء يجتمع كل سنة،وتنبثق من المجلس لجان، أهمها لجنة التعاون المشترك ولجنة الحوار السياسي.
- تشكلت على مدى السنوات الثلاثين الماضية عشرات اللجان، بعضها دائم مثل الطاقة، وبعضها متقطع، وهناك عشرة مجالات للتعاون بهدف زيادة التعاون بين الطرفين.
- التبادل التجاري مع الاتحاد الأوروبي: كان حجم هذا التبادل عام 1995م 20%

من إجمالي التجارة الخليجية، وكان حجمه مع الصين 2%، واليوم حجمه مع الصين 11%، وحجمه مع الاتحاد الأوروبي 11%. وقبل عام 1995م كانت هذه النسب أكبر مع الاتحاد الأوروبي،وكانت شبه معدومة مع الصين، فهناك ضياع لفرص مع الاتحاد الأوروبي.

وفيما يتعلق باتفاقية التجارة الحرة، قال الدكتور العويشق:

- كانت المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي مفيدة، حيث يجب على الطرفين توحيد التعريفة فيما بينهما، وكانت وقتها تعريفات دول المجلس لها 400 مستوى مختلف، وإدارتها مكلفة، وتم توحيدها في شريحتين فقط.
- تم تغيير واحدة من أفضل التعريفات الجمركية مع الاتحاد الأوروبي، حيث إن المورد الأجنبي لا يحتاج إلى6 مواصفات مختلفة، وهكذا كان من المفيد توحيد البيئة الاقتصادية لدول المجلس.
- الاتحاد الأوروبي يعد أنجح تجمع في العالم، والاقتداء بنسخة الاتحاد الأوروبي أفضل من البدء من الصفر.

وذكر الدكتور العويشق عدداً من مجالات التعاون الممكنة مع الاتحاد الأوروبي:

- مجلس التعاون ليس فقط منظومة اقتصادية، ولكنه منظومة سياسية وأمنية أيضًا، وعدم وجود حوار سياسي فعال مع الاتحاد الأوروبي يحد من درجة التنسيق.
- عدم التنسيق ينبثق عنه تعارض في المواقف، وضرورة عقد حوارات منتظمة، كما جرى بالنسبة لليمن، حيث استفاد الطرف الآخر من البيان الصادر عن الاتحاد الأوروبي.
- التعاون الأمني، ومكافحة الإرهاب وتمويله من الأولويات في مجالات التعاون.
- التجارة والاستثمار: هناك فرص كثيرة، ومن الأهمية عقد حوار في هذا المجال، حيث إنه منذ 2010م لم يتم تحقيق الكثير في هذا المجال لعدم وجود الموارد والكفاءات والقدرات، ومن المجدي أن تؤقلم الموارد والإمكانيات مع الأهداف الاستراتيجية.

- الحوار الاقتصادي من أنجح الحوارات، حيث أدى إلى فهم كبير ومشترك للسياسات الاقتصادية بين الجانبين بعيدًا عن المصالح الخاصة، كما هو التفاهم بين محافظي البنوك المركزية لكلا الجانبين. وفهم قضايا الاقتصاد الكلي، والإصلاحات التي أدخلت.
- التعاون في مجال الاتصالات.
- التعاون في مجال الطاقة يعتبر جيدًا، ويجب التركيز على قضايا الطاقة غير التقليدية، والطاقات المتجددة والبديلة.
- موضوعات البحث والابتكار والتعليم تعتبر من الجوانب المحبطة، حيث إن هناك مبادرات كثيرة قدمها الاتحاد الأوروبي مثل (هيراسموس)، و(هورايزون)، وتمثل فرصًا ضخمة جدًا للطلبة والباحثين في دول المجلس، ويتم تعميمها،ولكن لا يوجد من يلتحق بها.
- اقتصاد المعرفة هو أولوية عند الدول، لكن ليست مترجمة على برامج تدريبية لها.
- الحاجة إلى مزيد من الحوارات غير الرسمية، فيه فرصة للأخذ والعطاء وتقديم الملاحظات، وتشارك فيه مستويات مختلفة غير المستويات الممثلة في الاجتماعات الوزارية.
- نقل الاتحاد الأوروبي الحوار إلى حوار تنافسي في الأمم المتحدة، حيث أصدر بيانًا ضد دول المجلس، مما أدى إلى تسميم العلاقة.
- تم الاتفاق على أن ينتقل حوار حقوق الإنسان من الإطار السياسي إلى الإطار الفني بين المسؤولين في الشؤون الخارجية وبين الأمانة العامة بطريقة متزنة وهادئة،من خلال حوار فني تعاوني لمواجهة التحديات.
- استفاد مجلس التعاون من تجربة الإمارات لآلية مناقشة موضوع حقوق الإنسان.
- يتفق الجانبان على أهم الأولويات لديهما، وهناك تطابق للأولويات بين المنظومتين باستثناء حقوق الإنسان، ولا يعني ذلك عدم اهتمام مجلس التعاون بها، ولكن ليس من أولوياته كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي، حيث إنه مكون عضوي رئيسي له.

الحوار السياسي وسبل تطويره:

أشار الدكتور العويشق إلى ما تطرق له السفير «ناربوني» حول وجود بعض المشكلات السياسية في المنطقة، وما تواجهه من تحديات وصراعات وما يترتب عليها من نتائج كثيرة في الجانب العسكري والاستقرار السياسي، وهي أمور تتطلب ما يلي:

- الحاجة إلى مناقشة القضايا بطريقة غير رسمية، وبأقل صرامة وحدة، بما يحققه ذلك من نتائج تخدم المصالح المشتركة، وتقلل من مجالات التفرقة والاختلافات،وتساعد على التوصل إلى الحلول المشتركة.
- يجب البناء على التجارب الناجحة كما كان في عام 2012م في اليمن، حيث إن دول المجلس قدمت مبادرات وإجراءات سلمية لقيت دعمًا من الأمم المتحدة للتوصل إلى السلام في اليمن وبناء وإعادة الإعمار بها.
- ضرورة التفكير خارج الصندوق، وبناء عناصر الثقة، وجلب أكاديميين وباحثين من الخارج يتمتعون بخبرات في مختلف المجالات من أجل التوصل إلى الأهداف المطلوبة.
- يضم الاتحاد الأوروبي عددًا كبيرًا من الأعضاء، منهم من يرى بند حقوق الإنسان مهمًا، وبعضهم لا يراه مهمًا، المهم هو النظر في موضوع حقوق الإنسان، والإدلاء بأصواتنا في هذا الجانب في الحوار غير الرسمي وبطريقة سرية غير معلنة.

أسئلة وأجوبة مطروحة:

1- هل هناك مجال للحوار في السياسة الجديدة التي سيتخذها الاتحاد الأوروبي قبل انعقاد الاجتماع القادم لبحث السياسات الغربية؟

- أوضح السفير «ناربوني» أن صنع السياسات أمر مختلف من دولة إلى أخرى، وفي الاتحاد الأوروبي عندما تتحدث عن هذا الجانب يجب تسليط الضوء على المصالح المختلفة والنظر بطريقة استراتيجية إلى الكيفية التي يتغير فيها العالم، والتحديات والتهديدات والفرص السانحة أمامنا في العالم، وتحديد الأولويات

وتمرير الاستشارات على مستوى دول الاتحاد الأوروبي، ثم تبني السياسات التي نقوم على أساسها بحوارات مع شركائنا.

2- لماذا يتعامل الاتحاد الأوروبي معنا بفوقية؟

- أعرب السفير عن معرفته بوجود إحباط في العلاقات بين الجانبين، فالجانب الآخر يرى أن الاتحاد الأوروبي لديه أسلوب مغرور بعض الشيء لتقديم بعض العناصر أو تغييرها فيما يتعلق بالحوار. ويرى «ناربوني» أنه ربما تكون هناك بعض المطالب أو الأسباب لقلة فهم بعض الجوانب التي هي جزء من العلاقات الخليجية الأوروبية التي تعد أساسية في العلاقات الخارجية، ولذلك يجب العمل معًا عن قرب، لأن ذلك سوف يؤدي إلى فهم أكثر لطبيعة هذه الجوانب والمضي قدمًا لتصحيح الفجوة.

3- ما هي الأسباب التي أدت إلى ضعف العلاقة بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون؟

- كانت دول الاتحاد الأوروبي تغير أولوياتها في السياسة الخارجية لأسباب ليست لها علاقة بدول مجلس التعاون، على سبيل المثال رغبة الاتحاد الأوروبي أن تكون هناك نصوص حول أسلحة الدمار الشامل لأنها كانت إحدى سياساتها، وأن تكون تلك النصوص جزءًا من الحوارات مع جميع الشركاء، لذا فإن تغيير هذه النصوص والشروط من أجل الحوار مع مجموعة صغيرة، مثل مجلس التعاون يتطلب وقتًا واستعدادًا من الصعب تحقيقه في ظل اتساع عضوية الاتحاد الأوروبي وآليات العمل فيه.
- بدأت العلاقات بين الاتحاد الاوروبي ومجلس التعاون بشكل أبوي، حيث كان الاتحاد الأوروبي يدعم دول المجلس ماليًا وفنيًا في كيفية وضع نظم التكامل الاقتصادي، ولكن عندما زاد عدد أعضاء دول الاتحاد الأوروبي، أصبح لا يملك

الموارد المالية الكافية لصرفها على ذلك، بالإضافة إلى أن مجلس التعاون أصبح منظمة قوية ومؤثرة، لكن النظرة ظلت بطريقة العلاقة بين الأب وابنه، وهذا ما أدى إلى إضعاف العلاقة.

- كانت هناك علاقة تعاونية، ثم بعد ذلك أصبحت علاقة تفاوضية، أخذ وعطاء، ونصوص خاصة بمجلس التعاون،فلم يعد مجلس التعاون يقبل بشروط الأوروبيين، وهم لا يتقبلون استقلاليته.
- انتقال مسؤولية العلاقة وإدارتها من وزارة الخارجية إلى قسم التجارة والاستثمار.
- انتقلت العلاقة بين الجانبين إلى مرحلة الندية والتفاوض، وحاولا العودة إلى علاقة التعاون، وقد قطعا شوطًا، ولكن ليس بالقدر المطلوب.
- يكمن التحدي الآن في كيفية إيجاد قضايا لمجالات تعاون تصب في مصلحة الطرفين.
- لا يتحمل الوضع أي قطيعة مع الاتحاد الأوروبي، فعندما توقف التعاون بين الطرفين، اشتغل الاتحاد الأوروبي ضد مجلس التعاون في اليمن.
- لدى مجلس التعاون ولدى الاتحاد الأوروبي مصلحة في إيران، لكن الاتحاد الأوروبي يسير في طريق لا يتوافق مع مصالح مجلس التعاون.
- قبل الأزمة العالمية كان الحوار في أوروبا قد وصل إلى البرلمانات، حيث دعت إلى الحد من الاستثمار الخليجي في أوروبا، وكانت هناك حملة منسقة لوضع قيود على الاستثمارات الخليجية في أوروبا، حيث ضغطت مجموعات المصالح على أوروبا حتى صارت قضية أوروبية.
- في الأزمة العالمية اضطرت أوروبا أن تستعين بدول مجلس التعاون، لأن علاقتنا حينها كانت تفاوضية، وقد سارع المستثمرون الخليجيون للمساهمة في الاستثمار في الاتحاد الأوروبي.

- جاءت قضية الإرهاب، وصار هناك تشدد في موضوع الزيارات والتأشيرات، مما صعب التقدم في العلاقات الاستراتيجية بين الطرفين.
- وضع الاتحاد الأوروبي اتفاقيات مفصلة ذات قياس واحد ليناسب الجميع، فمثلًا التوجه الذي أخذه الاتحاد الأوروبي يناسب الصين لأنها علاقة ضخمة،وتعتبر أكثر بيروقراطية للتعامل مع القضايا، والوضع يختلف بالنسبة لدول المجلس.

4- لماذا يركز الاتحاد الأوروبي على الحريات وحقوق الإنسان ويهمل القضايا الخليجية الكبرى، مثل الأخطار الإيرانية، والإرهاب، واللاجئين ؟

- أوضح السفير «ناربوني» أنه يعتقد أن العلاقات مع الشركاء يجب أن تتناول جميع القضايا التي هي موضع اهتمام الجانبين حول ما يتعلق بحقوق الإنسان، والقيم، وسيادة القانون، والديموقراطية، حيث إن هذه القضايا هي جزء من حوار الاتحاد الأوروبي مع كل الشركاء.
- القيم تعتبر عالمية، والاختلافات في الحوار يمكن طرحها لفهم وجهات النظر المختلفة أثناء الحوار.
- يعتبر الإرهاب موضوعًا هامًا للطرفين، لأن هناك مخاوف أمنية حقيقية على خلفية ما حدث في الهجمات الإرهابية الأخيرة، ولا يمكن التنبؤ بمثل هذه التهديدات، والشركاء الجيدون يتحدثون بصراحة عن كل شيء في الحوار، وهذا ما يساعد على فهم الاختلافات وتحديد مواقع التلاقي.

5- هناك نقص في مجال تبادل الثقافات بين الشعوب والحاجة إلى دور أكبر في الاتصال والإعلام لتعزيز هذا الجانب، ما رأيكم؟

أكد السفير أن الإعلام مهم جدًا في العلاقات الخليجية الأوروبية، والتعاون بين الصحفيين ذوي الخبرة في نقل ثقافات الشعوب والتواصل في هذا المجال جانب مثمر جدًا، وفي الوقت الحالي الإجراءات المتخذة تعد غير كافية وتحتاج إلى تطوير، ومن

المجدي تمويل ورش عمل تدريبية في هذا المجال، وتحفيز إشراك المعنيين للتخصص في المجال الأوروبي.

واتفق السفير على أن هناك معرفة قليلة بين شعوب الجانبين، وهناك أبواب لتعزيز الثقافات لكلا الطرفين، حيث إن الثقافة كلمة شاسعة، ويجب تعريف الشعوب بعضها ببعض. كما أكد على ضرورة تسليط الضوء على الرأي العام من أجل تسليط الضوء على دبلوماسية الشعوب، وهذا مجال مهم للتفكير وللعمل عليه.

التوصيات:

- أهمية أن تقوم العلاقة بين الجانبين على الشراكة وليس على التنافسية.
- أهمية أن يكون لدى جميع الجامعات الخليجية أقسام للدراسات الأوروبية، لتربية جيل من الشباب على معرفة ووعي بطبيعة عمل الاتحاد الأوروبي، والبحث عن أشكال التبادلات التي يسعى إليها.
- التحدث بصراحة في الحوار بين الطرفين وتناول جميع القضايا التي تهم الطرفين.
- تعزيز كفاءة التمثيل الدبلوماسي بين الطرفين.
- قيام صحفيين أوروبيين بزيارة دول المجلس وعمل تقارير عنها.
- قيام صحفيين خليجيين بزيارة الاتحاد الأوروبي وعمل تقارير عنها.
- إقامة معارض لمعالم سياحية وثقافات تترك انطباعًا إيجابيًا.

خاتمة

في هذا الكتيب، تم استعراض ثلاث حلقات نقاشية، عُقدت في إطار منتدى مجلس التعاون، وهي: «اليمن ماذا بعد مؤتمر الرياض 8 يونيو 2015م»، و«الشراكة الاستراتيجية بين مجلس التعاون وجمهورية الصين الشعبية 3 أغسطس 2015م»، و«علاقات مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي 1 يناير 2016م».

وستكون هناك إصدارات لاحقة عن الحلقات النقاشية الأخرى. وهذه قائمة بكافة الندوات التي تم تنظيمها حتى الآن:

1. اليمن ماذا بعد مؤتمر الرياض 8 يونيو 2015م.
2. الشراكة الاستراتيجية بين مجلس التعاون وجمهورية الصين الشعبية 3 أغسطس 2015م.
3. إيران 22 فبراير 2016م.
4. علاقات مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي 1 يناير 2016م.
5. مجلس التعاون في مواجهة الإرهاب والتطرف 18 إبريل 2016م.
6. سياسات الرئيس المنتخب ترامب في الشرق الأوسط10 يناير 2017م.
7. مستقبل علاقات مجلس التعاون مع الجمهورية التركية 15 فبراير 2017م.
8. ندوة حول الإنجازات والدروس المستفادة من التكامل الأوروبي بمناسبة مرور 60 عامًا على معاهدة روما 22 مارس 2017م.

وتتولى إدارة المتابعة والشؤون العامة (قسم الشؤون العامة) تنظيم الحلقات والندوات، بالتنسيق مع قطاعات الأمانة العامة. ويمكن التواصل معها من خلال البريد الإلكتروني التالي: GCCForum@gccsg.org

تصميم وتنفيذ مطبعة الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية